

جريدة البحرين الوطنية

AL-MAWAKIF

# المحافل

• السنة الثالثة والعشرون - العدد (١١٢٢) - الاثنين ٤ رمضان ١٤١٧ هـ - ١٣ يناير ١٩٩٧ - ٣٠٠ فلس

## دول الخليج وتحديات انشاء سوق عمل خليجية



تمت رعاية حفلة مجلس الشورى بحضور سلطان الخليفة أمير الامارات  
تعقد اجتماعات الدورة الثالثة عشرة  
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية  
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المكانة ٢٦-٢٧ شعبان ١٤١٧ الموافق ٦-٧ يناير ١٩٩٧

مملكة البحرين  
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

## إنجاز رياضي كبير لمنتخب البحرين للمعاقين

بيانات الطلاب هل  
تتعارض وأدبيات المدارس؟

استعمال جهاز البناء لعلاء ضيق  
التفسر هل يؤثر على الصيام؟

## اختتام اجتماعات مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون



## ● وزير العمل والشئون الاجتماعية

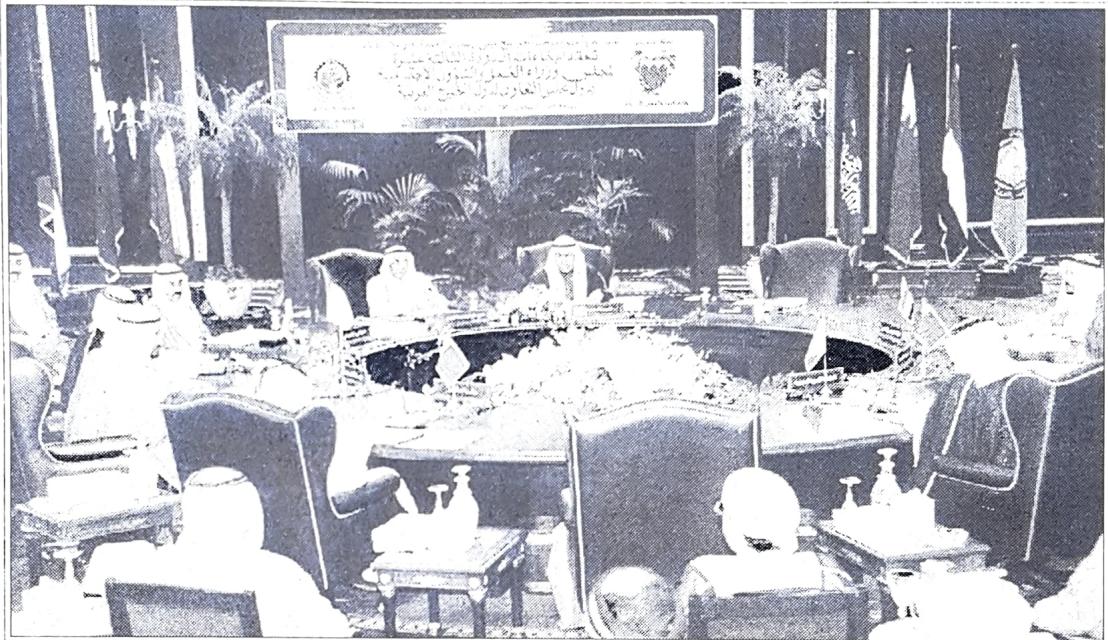
ديسمبر ١٩٩٥. كما كان هذا الموضوع محل حوارات ومناقشات في العديد من اللجان الوزارية المنبثقة عن مجلس التعاون.

أود أن تنهي هذه الفرصة للتأكيد على أن وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة البحرين قد بادرت بالفعل باتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات في مجال تنظيم سوق العمل، وتبني برامج طموحة للتدريب والتأهيل، وإدماج الأيدي العاملة الوطنية في مختلف الانشطة الاقتصادية والانتاجية، مما تم تجربة ذلك ليس لمرة واحدة

وقد تم تأسيس دار ياسمينة، وهي مؤسسات القطاع الخاص، ولهذا أرى أن من واجبي في هذا المجال أن أنشئ بوقفة رجال الأعمال وممؤسسات القطاع الخاص في البلاد، وما أبدوه من تعاون وتفهم للخطوات هذه المرحلة، وما قاموا به من دور داعم ومؤازر لجهود الوزارة في تدريب العمالات البحرينية وتأهيلها وتنمية قدراتها وافتتاح فرص العمل الكريمة لها، الأمر الذي أدى إلى توسيع برامج التأهيل والتدريب للمواطنين وتزايد عددهم بشكل مطرد في مؤسسات وشركات القطاع الخاص حيث بلغت نسبتهم الآن ما يقرب من ٣٥٪ من نسبة العمالة في هذا القطاع.

وفي نفس الإطار فانني أود أن  
شير إلى أننا نتعامل الآيدي العاملة  
الخليجية التي تعمل في البحرين  
معاملة المواطن البحريني، ونعمل  
لأن على اتخاذ الإجراءات القانونية  
تطبيق هذا التوجه بالصورة  
الكاملة. هذا إلى جانب أننا الآن  
بصدور اتخاذ الخطوات النهائية

**المؤتمر يؤكد على زيادة التنسيق والتعاون  
لتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس**



● وزير العمل يتحدث في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ●

البحرين وفي هذه الفترة بالذات يكسبها دون شك أهمية خاصة ويعطيها أبعاداً تميّزة، فعلى هذا التراب الغالي وفي هذا المكان بالتحديد انعقد المجلس الأعلى لاصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في دورته الخامسة عشرة في عام ١٩٩٤ وأصدر قراره بشأن زيادة فرص توظيف الابيدين العاملة الوطنية، واتخاذ الاجراءات الالزامية لتسهيل وتسير انتقالها بين الدول الاعضاء وإزالة ما يعيض، ذلك من عقبات.

وتنفيذ ذلك القرار، فقد  
اجتمعتم مع زملائكم وآخوانكم  
اصحاب المعالى الوزراء اعضاء لجنة  
التعاون المالي والاقتصادي في  
الاراضي عام ١٩٩٥ وتم صلته معاً

البريشن عام ١٩٦٣، ووسم  
إلى توصيات تناولت العديد من  
المنظفات والإجراءات والسياسات  
والخطط اللازمية لتنفيذ قرار  
المجلس الأعلى الموقر، وتم اعتماد  
هذه التوصيات والموافقة عليها من  
المجلس الأعلى في دورته السادسة  
عشرة التي عقدت بمسقط في

**افتتحت** يوم الاثنين الماضي أعمال اجتماع مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول الخليج العربية والتي عقدت في البحرين تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وشارك فيها وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس وأمين عام مجلس التعاون ومدير عام المكتب التنفيذي ومسئوليون من الأمانة العامة ..

**العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة، والمشروع الاسترشادي الموحد لنظم وقوانين التأمينات الاجتماعية.. كما تقررت إعادة تعيين الاستاذ كامل الصالح مديرًا عاماً للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل لمدة سنتين أخرى.**

هذا وقد تحدث في الاجتماع  
الاستاذ عبد النبی عبدالله الشعلة  
وزیر العمل والشئون الاجتماعية  
حيث ألقى كلمة رحب فيها  
بالضيوف الكرام ثم قال ان انعقاد  
هذه الدورة وعلى تراب بلدكم الثاني

وقد اتخذ المؤتمر في نهاية  
اجتماعاته بفندق «الميريديان» عدّة  
قرارات هامة من شأنها أن تعزز  
مسيرة التعاون العمالي  
والاجتماعي المشترك وتدفع العمل  
العربي الخليجي إلى الأمام. وقرر  
المؤتمر دعوة الدول الأعضاء إلى  
اتخاذ مزيد من خطوات وإجراءات  
التنسيق والتعاون الثنائي في  
مجال زيادة فرص توظيف  
وتسهيل انتقال العمالة بين أقطار  
مجلس التعاون، واعتماد الإعلان  
العربي الخليجي للتنمية  
الاجتماعية، واعتماد المشروع  
الجديد للمبادئ العامة للسياسة

**وزير العمل:**



● كامل صالح الصالح

## **البحرين بادرت بالفعل باتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات لتنظيم سوق العمل وتبني المزيد من برامج التدريب**

الصالحة يكون الفرد الصالح، فيكون الغرس الطيب، والتربية والتنشئة السوية، وفي صيانة قيم الأسرة والمحافظة على كيانها، صيانة لكيان الفرد وشخصيته والمحافظة على استقامة الإنسان وكرامته.

وبقي الأمر الواجب علينا، والماضي أمامنا، هو الاستجابة لروح العصر وتحديات الأحداث.. هو الاستفادة من عبر التاريخ واستخلاص دروس الواقع.. هو أن نشرع الخطى ونختصر الزمن، ونجاوز هواجس الخوف والغموض ونزييل حواجز التردد والانكسار ونعزز ثقتنا بهويتنا العربية، وترسخ إيماننا بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ونتمسك بخيارنا الاستراتيجي.. خيار العمل

المشترك والكيان الواحد والذي لا خيار سواه، غير المزيد من التعاون والتكميل والتوجيد والمزيد من خطوات التلاحم والتآزر ورص الصفو.

بالمراجعة الشاملة والقراءة السريعة للتقارير والوثائق العشرين المطروحة على بساط البحث، ضمن بنود جدول أعمال هذه المجتمعات يتحدد لنا حجم العمل المطلوب انجازه كما يتتأكد لنا عمق الصلة بين المسائل والموضوعات العماليّة والاجتماعية، التي تقع في محيط هذا العمل، وترتبطها الوثيق بقضايا التنمية وخطط الانماء، وتأثيرها المباشر في رخاء المجتمع وازدهاره.

ورفاء الإنسان وطمأننته، فرخاء المجتمع وضمان عيشه الكريم هو الغاية، فلتكن منجزاتنا بمستوى ذلك الهدف، ول يكن عطاونا في سبيل تلك الغاية.

هذا وفي بداية جلسات العمل انتخب سعادة الاستاذ عبد النبی الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيساً لاجتمعات هذه الدورة.

وقد تمت خلال هذه الجلسة مناقشة النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الجنة الوكلاء في اجتماعات دورتها الثامنة عشرة التي عقدت خلال شهر ديسمبر الماضي.

أنسرهم من بعدهم.

ومن هذا المنطلق فانتني أتمنى

من قلبي - وقد اتسمت مسيرة العمل

في المجلس الموقر بالعديد من

المنجزات في المجالين العمالي

والاجتماعي بالدقة وال موضوعية في

اسلوبها.. أن يبحث المجلس الموقر

موضوع مساواة العاملين في القطاع

الخاص بدول مجلس التعاون من

أبناء هذه الدول وذلك باخضاعهم

لنظم التأمينات الاجتماعية في الدول

التي يعملون بها شأنهم في ذلك شأن

مواطني تلك الدولة، وهو ما سبق

أن طلبنا به أمام مجلس الموقر في

الدورة الثانية عشرة والتي عقدت

بمسقط في يناير ١٩٩٥.

وهذا المطلب يأتي استكمالاً لما

سبق اقراره من مساواة العاملين في

القطاع الخاص بدول مجلس

التعاون في الحقوق والواجبات

المترتبة بالوظيفة وكتيبة

منطقية للقرارين الصادرين من

المجلس الأعلى في دورته السادسة

عشرة والسابعة عشرة بشأن

تسهيل توظيف وانتقال الأيدي

العاملة الوطنية بين دول المجلس.

\* كما تحدث معالي الشيخ جميل

ابراهيم الحجلان أمين عام مجلس

التعاون الخليجي حيث قال إن

مسيرة العمل المشترك في مجال

العمل والعمال والشئون

الاعلى بعده شهرين.

\* وأخيراً تحدث في هذه

الاجتماعات الاستاذ كامل صالح

الصالح المدير العام للمكتب

التنفيذي لمجلس وزراء العمل

والشئون الاجتماعية بدول المشارك

التعاون حيث قال إن عملنا المشترك

العمالي والاجتماعي، يتمحور في

مضامينه الجوهرية حول العديد

من قضايا الوطن الاستراتيجية

وحالة الأمة الراهنة، كما تتدخل

أبعاده الحقيقة مع تحديات القرن

القادم المرتقبة، وتتفاعل جوانبه

الأساسية مع التحولات الكبرى

المعاصرة، فهو يركز دائماً وأبداً وفي

كل الحالات على الإنسان كفرد

وكموطن، كفرد في أسرة، وكموطن

في مجتمع، ففي محيط الأسرة

ولقد انتهت اجتماعاتكم السابقة

بتصدور قرارات هامة، اعتمد فيها

كثير من الدراسات وتقريب الانتماء

والقوانين في مجال العمل والعمال

والشئون الاجتماعية تم إنجازها

بالتعاون مع الأجهزة المختصة،

للاستفادة منها في التحديث

لتبني تطبيق التصنيف والتوصيف المهني الخليجي الموحد الذي اعتمدته مجلس الموقر من قبل، وذلك انطلاقاً من قناعتنا التامة وأيمانتنا الراسخ بأن تسهيل انتقال الأيدي العاملة الخليجية بين دول المجلس، وافساح المجال أمامها، ومعاملتها معاملة العاملة الوطنية، ليس له مزايا أو فوائد اقتصادية فحسب، بل انه سوف يحقق العديد من المزايا الأخرى ومن بينها ترسیخ وتعزيز الانتقاء الخليجي، وربط مصالح شعوبها ببعضها البعض، الأمر الذي يؤدي الى تدعيم وترسيخ مكتسبات التعاون الخليجي وتطويرها.

\* ثم بعد ذلك تحدث معالي الشيخ أحمد بن محمد بن سالم العيسائي ورئيس الشئون الاجتماعية والعمل رئيسة سلطنة عمان رئيسة الدورة السابقة للمجلس حيث قال كان لا بد من التنويع بأهمية كافة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة فانني أخص بالذكر البند الخاص بالمشروع التأميني الموحد لنظم وقوانين التأمينات الاجتماعية التي تهددهم وعلى الأخص في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة وأصابات العمل حيث لم تعد التأمينات الاجتماعية مجرد مطلب انساني فحسب بل ضرورة اجتماعية واقتصادية وأنسانية أساسية تسعى جميع الدول على اختلاف أنظمتها الى تحقيقها بعد أن ثبت أن الإزدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي يتضاعدان مع ارتفاع المستوى المعيشي والصحي للعمال عندما يطمئنون على مستقبلهم ومصير